

الفتنة به ولا يلزم من الشهادة الزنا لان الزنا لا يكون بغير شبهة او حصة او كسر  
وفوق ذلك فله يلزم الحرة متى وقع بها شيئا من ذلك ففوت على الله تعالى  
والقول قول الحرة والحال بلزوم الحرة جميع تقدر بالحالة الصحيحة واذا  
رما لا يلزم من وطأ بته وجب اللعان وعليه رد نظيرهما الى موضع قصتها  
منه وخمسة الزان يضرك والده اعلم **سئل** رجل دخل زوجته البكر  
الباطنة فادعى انه وجب لها نكاحا فبطلت له كسفة ذلك فقال كذا في حقها  
فوجب لها نكاحا الحكم الصحيح في ذلك **اجاب** الحكم وجوب جميع الحرة تقدر  
عليه بتمامه وكاله والقول قولها في البكارة لئلا يفسد عاها واذا انقضت  
بغيره يزور ولا يقبل قوله في حقها وان تزوجها بغير الزنا وجب عليها اللعان  
بطلها والحال بلزوم والده اعلم **سئل** في كسر زوجته اجزاها لو كان عليها  
وتبقت اصحابها كوصفها في جهاد لا عليها وبانت الزرع فاحت  
على وصيه فقال دعي الزرع لا يكره وصوته الام بل للثبت اجزاها لم يزل  
دعيه على اصحابها قبضته ام لا **اجاب** اعلم ان الزرع للام كالذرع للرجل  
فلما اخذ الحريم تركته لانه دين عليه وما قبضته الام مخبوتة عليها  
وهي من اجزاها فوجب به مهرها والوصي في مقام المهر في الرجوع  
عليه والرجوع على الام بها قبضته منه وطال بلزوم والده اعلم **سئل**  
في رجل تزوج مع زوجته في شهرها الزوجة تولى مهرها عليه ويؤيدون دفعت  
الي امك والام تنكر بل تزوجته ان تطالبه مهرها ويوان اثبت على الام  
مساريع مهرها وبما الحكم **اجاب** لا ولاية للام في قبض المهر سواء  
كانت البنت كسرة او صغيرة او حرة لئلا يفتقر المهر في قبض المهر سواء  
زوجه او يورثه على الام اما اثبت اجزاها والذمت اخذ المهر من  
نعمت تزوجت في بلاد دخل بها زوجه في ذلك البلد بل يقر على السر  
معه اذا طلبها لبلد اخر وان كان ينهبها مرة المسوا لم يرد اطلبها  
لذلك فامتنعت تسقط نفقتها وتزوجها بما تستعصم له **اجاب**  
احتمل الاثبات في ذلك نظر الرولية في غير على ان تستأجر معه اذا ارادها  
المحل وذكر في جامع الفصولي ان الفتوى عليه في اخذها بطل الرواية  
وافى ابو القاسم الحفاري رحمه العقبة ابو الليث بان له المسئلة ذلك  
بغيرها ما ورد في شرح الخار من كمال وقاية الفتوى وافى بضميم بان  
ادى

بل اذناه

مطلد  
لا ولاية للام في  
قبض المهر

مطلد  
حل تزوج السر  
اذا طلبها لبلد اخر

اذ اوقاها المهر والمهر وان ما سوانه ان يسافر بها والة ذلك فاحتمل  
الحق في كسره وبه نقى وكذا في بيع مكافئتها بغيرها فاطعانه وصوره  
القائه حيث لم يكن للمرأة على زوجهها حال او حال وان ما سوانه عليها وان  
الطرف انما فله نقلها حيث اراد وليس لها الاستمتاع حينئذ فان امتنعت فلا  
نفقة لها ولا مسومة اشتغالها وتكرارها وذلك كما هو مسطر في ما ورد في  
غيره من اهل عصره ومن اهل عصرنا به وفي نقى به لو افقده لها الرضاية وضبط  
واقتداء المصاهرة مع كونها ما سوانا عليها وكون الطريق اما به انه عمل بقوله تعالى  
استكن من من حيث سكنته والده اعلم **سئل** فيما اذا ثبت الخطأ المخطوب  
شيئا من جنسه النكاح او حاله يثبت مع الفساد ثم اخذها بعد العقد فمات  
الزوج انما بعثت بحسب من المهر وكانت له ولديه بل القول قوله ام قد المهر  
**اجاب** القول قوله لا امر به فاضحان وعين يعني يمنه جعله لانه التمسك  
ويؤخر في جنسه التمسك والده اعلم **سئل** في عرقى حرميت اضيه الباطنة من  
زوجها بلاد لا تساقط ولا اجازة لا حقة فاستبكم وماتت عن بنت وام وهي ذر  
من الزرع وانع منها الحكم **اجاب** اعلم ان المهر في قبض المهر من الزوجة الاضحية في الزرع  
كالذرع في الجنين فاذا علمت ذلك في لوفه اليه لم يهر الزرع فالله باق بومته دنيا  
لا ويهرتها وسع ما تركته اركانها لورثتها على فراغ الله تعالى شيئا في الزرع  
والزوجه يورثه على المهر في قبضه جميعه حيث استنكح له نه وفيه ليس له  
قبضه واستبكم في بيع به عليه ما كانه غايته له بل حصة مهره ماله وان  
استبته عليك الامر في نظر الفصل القرين من دعوى المهر من جميع المهر  
يظهر كذا في الترخيم والحاصل ان الزرع له مطالبة المهر بما قبضه ولو لم يهرها طلبة  
الزوجه والذمت الكسرة والام السون والزوج المهر والمهر ما يقبله المهر في  
تزوجها ثم والده اعلم **سئل** لال لا مطالبة الزرع مهر ابنته حتى  
تزوج ام لا **اجاب** له المطالبة به حيث كانت صوفى صا كانت بكر ام تبس  
وسوا دخل بها ام لا او كانت بكر بالغة ولم يدخل بها تزوجها ولم تنه عن قبضه  
واذا كانت كسرة تبس لا يمكن المطالبة به الا بوكالة عناد دخل بها ام لا والمهر  
**سئل** في رجل تزوج عورة له فطيف الجماع بهم معلوم لئلا يسبها الزوجه لظلمة  
بهمها وحسبه به ام لا **اجاب** نعم الا ان مطالبة الزوجه مهر العورة التي اخطب  
وان زوجت يوم وادت وجر الزوجه على ذنب المهر البنية لا يجب بنفسه المفسد  
لا يبدل المصعب وقوسلكه فيطاب به واذا كان كذلك فيجب فيه حتى يوضه

مطلد  
اذا سوانا المهر المخطوب  
من حرم السرقة ثم تحققت  
بعد العقد

مطلد  
حل لا يرط المهر  
بمهر بنته

مطلد  
حجب المهر العقد  
بمهر السرقة

مطلد  
حجب المهر العقد  
بمهر السرقة  
ان الزوجه يورثه